

Distr.: General
8 January 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام
٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام
في القرن الحادي والعشرين"

بيان مقدم من الرابطة الجديدة للمرأة اليابانية، وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* يصدر هذا البيان بدون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

060215 040215 14-65919 (A)



البيان

دأبت الرابطة الجديدة للمرأة اليابانية، منذ عام ١٩٦٢، على الالتزام، مع أعضائها العاملين على الصعيد الوطني وعددهم ١٥٠.٠٠٠ عضو، بالقضاء على الأسلحة النووية، وبحقوق المرأة والطفل، وتضامن النساء في العالم من أجل إحلال السلام.

أما فيما يتعلق بالمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عُقد في بيجين في عام ١٩٩٥، فقد قدمت الرابطة، بالتعاون مع هيئات نسائية أخرى، آراءً عن مشروع برنامج عمل بيجين، ونظمت في إطار منتدى المنظمات غير الحكومية حلقات عمل عن ثلاثة مواضيع هي: "حقوق المرأة العاملة" و "نساء الترفيه عن الجيش الياباني" و "عالم بدون أسلحة نووية". وشاركت في عمليتي استعراض إعلان ومنهاج عمل بيجين ومتابعتها.

ويصادف عام ٢٠١٥ حلول الذكرى السنوية السبعين لانتهااء الحرب العدوانية اليابانية، وإلقاء القنبلتين الذريتين على هيروشيما وناغازاكي، واكتساب المرأة في اليابان حق التصويت. وستحتفل الأمم المتحدة بالذكرى السنوية السبعين لإنشائها، وتعدّد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، وتحدد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي ستحل محل الأهداف الإنمائية للألفية.

ورغبةً في الإسهام في النهوض بحقوق المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين في اليابان، وكذلك إقامة عالم سلمي وعادل ومستدام، تعرض الرابطة رأيها في القضايا الرئيسية وأسبابها وحلولها.

التحول من اتباع السياسات الاقتصادية المستندة للنزعة الليبرالية الجديدة إلى إقامة مجتمع يتمتع فيه النساء والرجال بالحياة في ظروف إنسانية

تُصنّف اليابان في المرتبة ١٠٥ في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين. فأوجه التفاوت الاقتصادي بين الرجل والمرأة تشكّل أحد العوامل التي تُبقي اليابان في مركز متدنٍ في مجال المساواة بين الجنسين.

وفي الفترة بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠١٣، شهدت اليابان زيادة عدد النساء في العمالة من ٢٠,٤٨ مليون إلى ٢٤,٠٦ مليون امرأة؛ وزيادة الأسر المعيشية الثنائية العائل من ٩,٠٨ ملايين أسرة إلى ١٠,٦٥ ملايين أسرة. إلا أن ٥٥,٨ في المائة من العاملات يشتغلن بعمالة غير نظامية و ٦٠ في المائة من العاملات يغادرن القوة العاملة بعد إنجابهن المولود الأول، حتى اليوم. أما النساء اللاتي يعملن في وظائف على أساس التفرّغ فيكسبن ما نسبته ٧٠ في المائة مما يحصل عليه العاملون من الرجال، وتتسع الفجوة في الأجر لتصل إلى ٥٠ في المائة إذا

شمل ذلك العمال غير النظاميين. ويُدفع للنساء اللاتي يقمن بتنشئة أطفال ما نسبته ٤٠ في المائة مما يُدفع للرجال، وهي أدنى نسبة بين بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتُصنف ٤٣ في المائة من العاملات في فئة ”العاملين الفقراء“ الذين يكسبون مليوني ين أو أقل سنوياً. ومع أن ٨٠ في المائة من الأمهات العازبات تتاح لهن فرص العمل، فإن معدل فقر الأسر الوحيدة الوالد يبلغ ما نسبته ٥٤ في المائة. والمفزع هو أن معدل الفقر في أوساط الأطفال يبلغ نسبة قياسية قدرها ١٦,٣ في المائة، تتجاوز متوسط المعدل الوطني البالغ ١٦,١ في المائة. وبسبب أوجه التفاوت في الأجور وتقليص الضمان الاجتماعي، يعيش أكثر من ٥٠ في المائة من المسنات تحت عتبة الفقر. وفي اليابان، التي تعد قوة اقتصادية عالمية، فإن معدل الفقر آخذ في الازدياد، ويُحال بين المرأة وبين تحقيق استقلالها الاقتصادي.

ومردّد هذا الوضع إلى الاستراتيجية ذات النزعة الليبرالية الجديدة التي تنتهجها الدوائر المالية مدعومةً بالسياسات الحكومية. فقد أدى ذلك إلى زيادة أعداد العاملين بلا حقوق في الوظائف المتدنية الأجر غير المستقرة وغير النظامية، وفي الوقت نفسه إلى تنقيح نظام الضمان الاجتماعي بطريقة سلبية أفضت إلى استئثار الفقراء واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وما زال رئيس الوزراء آبي شينزو يتحدث عن ”تسخير قوة المرأة“ و ”إقامة مجتمع يكون فيه للمرأة دور لامع“ فيما أقرّ مجلس وزرائه مشروع قانون عن تعزيز مشاركة المرأة مشاركة فعالة في تلك المساعي. غير أن الهدف من ذلك هو تحقيق أفضل استفادة من النساء باعتبارهن ”موارد“ لـ ”استراتيجية النمو“؛ ومشروع القانون يفتقر إلى تدابير ملموسة تعالج الفجوة في الأجور وتسهم في القضاء على التمييز ضد المرأة، بطرق منها زيادة العمالة على أساس التفرّغ وتحقيق المساواة في المعاملة للعمال كافة. ومن غير المقبول أن تعقد الحكومة العزم على تعديل قانون استئجار العمال (Worker Dispatch Law) لرفع الأنظمة المفروضة على الاستعانة بعمال وكالات التوظيف المؤقتين، وهو ما سيقوّض الأساس نفسه الذي تركز عليه العاملات في مساعيهن الرامية إلى تحقيق الاعتماد على الذات.

وتحيب الرابطة بالحكومة أن تنفّذ جميع التوصيات الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وأن تبدي الإرادة السياسية اللازمة للتخلي عن الاستراتيجية الليبرالية الجديدة، وتقرّ سياسات تكفل إتاحة الفرص وحقوق الإنسان للجميع.

حظر الأسلحة النووية والقضاء عليها وخفض النفقات العسكرية تحقيقاً لعالم سلمي وعادل ومستدام

تمجّد حكومة اليابان الحرب العدوانية وتسعى إلى جعل اليابان أمة ميالة إلى شن الحروب. وتعزم مراجعة الدستور بهدف إلغاء المادة ٩ منه، التي تنص على إعلان نبذ

الحرب، وعدم حيازة قدرات حربية، وإنكار الحق في حالة الحرب. وقد سَتَّ بالفعل قانون حماية الأسرار المحددة، الذي يمثِّل ممارسة اليابان للحق في الدفاع الذاتي الجماعي، حيث رفعت الحظر عن صادرات الأسلحة، وزادت زيادة كبيرة في النفقات العسكرية، وهي تعمل جاهدة على تشييد قاعدة عسكرية جديدة في جزيرة أوكيناوا رغم معارضة أغلبية الشعب.

وأما المرأة اليابانية فإنها تنادي بالسلام. فقد كشفت جميع استطلاعات الرأي أن النساء يؤيِّدن بالأغلبية المادة ٩، بما يعارض قوانين حماية الأسرار المحددة والحق في الدفاع الذاتي الجماعي.

والرابطة، إذ تدعو إلى بدء مفاوضات بشأن حظر الأسلحة النووية المقرر أن يتم الاتفاق عليه في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، تضاعف جهودها الرامية إلى جمع التوقيعات لدعم ”النداء من أجل فرض حظر كامل على الأسلحة النووية“، وهو التماس يحظى بتأييد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي - مون. ونسعى إلى جمع مليوني توقيع لعرضها على المؤتمر.

وأي استخدام للأسلحة النووية، سواء كان سهواً أو مقصوداً، يمكن أن يفتك بالبشر ويهلك المجتمعات المحلية ويدمر الطبيعة في لمح البصر. فإدراك أن الأسلحة النووية لا يمكن أن تكون بمثابة ”رادع“ وأن وجودها يشكل في حد ذاته خطراً يهدد البشرية هو إدراك ما فتئ يكتسب التأييد، وقد عُرض على اللجنة الأولى التابعة للأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بيان مشترك عن العواقب الإنسانية المترتبة على الأسلحة النووية، موقع من ١٥٥ بلداً، يدعو إلى حظر استخدام هذه الأسلحة والقضاء عليها. وتؤمن الرابطة بأن الحافز لهذا التطور هو التحرك الذي يدفع المجتمع المدني بعجلته قدماً بالعمل مع الهياكوشا (الناجون من القنبلة الذرية)، الذين يواصلون التعبير عن موقفهم بأن الأسلحة النووية والإنسان يتنافى وجود أحدهما مع الآخر.

وتعتمد حكومة اليابان على ”المظلة النووية“ للولايات المتحدة بموجب معاهدة الأمن المبرمة بين البلدين، متخذةً موقفاً لا يليق بهذا البلد الذي قُصف بالقنبلة الذرية. والأمر الجلل أيضاً هو أن الحكومة ماضية في مساعيها الرامية إلى تشغيل المفاعلات النووية وتصديرها، مع أنها سبق أن عجزت عن التعامل بفعالية مع مشكلة التلوث الإشعاعي الذي خلفه حادث محطة فوكوشيما لتوليد الكهرباء.

وتُنفق أموال طائلة على استحداث الأسلحة النووية وإنتاجها. فقد بلغت النفقات العسكرية في العالم في عام ٢٠١٣ حوالي ١,٧٤٧ تريليون دولار. فكل هذه الأموال ينبغي تحويل وجهتها إلى التعليم والرعاية وتلبية سائر الاحتياجات البشرية، بما يساعد في القضاء

على أسباب النزاعات من قبيل الفقر والجوع. كما أن المجتمع الدولي يحتاج إلى المال اللازم لمواجهة تغير المناخ. ولذلك تؤكد الرابطة أن التوصل إلى اتفاق بشأن حظر الأسلحة النووية والقضاء عليها سيمثل خطوة كبيرة لتغيير الخطاب الأمني صوب وضع سياسات أمنية سلمية تضع الحل في مقدمة أولوياتها.

تسوية مسألة "نساء المتعة" في الجيش الياباني لإنهاء العنف الجنسي

إن تسوية مسألة "نساء المتعة" في الجيش الياباني تكمن في استعادة كرامة النساء اللاتي زُجَّ بهن في "الاسترقاق الجنسي" وتكبّدن معاناة الأضرار الناجمة عن الانتهاك الخطير لحقوق الإنسان وجرائم الحرب. وتمثل تلك المسألة ذلك أيضا إثباتا يقتضي أن تواجه اليابان مباشرة مسؤوليتها عن الحرب، وأن تلتزم بالتصدي لانتهاك حقوق الإنسان وألا تكرر أبدا ارتكاب الخطأ نفسه. فلن تكسب اليابان ثقة المجتمع الدولي ما لم تقم بذلك.

يبد أن الحكومة رفضت الإصغاء إلى الناجيات أو تنفيذ التوصيات الصادرة عن مختلف هيئات حقوق الإنسان. فرئيس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء والعديد من الشخصيات السياسية الأخرى يحاولون الآن نفي شرعية "بيان كونو" الذي اعترفت فيه الحكومة بتورط الجيش الياباني في تلك الممارسة، بل إن الحكومة طلبت إلى راديكال كوماراسوامي، الوكيل السابقة للأمين العام للأمم المتحدة، إدخال تنقيح جزئي على تقرير لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الصادر في عام ١٩٩٦ عن نظام الاسترقاق الجنسي في وقت الحرب في اليابان، وهو أمر غير مقبول.

والرابطة، باعتبارها المنظمة النسائية في البلد الجاني، تحت الحكومة على تسوية هذه المسألة فورا. فسنواصل إبلاغ الحقائق التاريخية للأجيال المقبلة.

ولقد مضت عشرون سنة منذ انعقاد مؤتمر بيجين. فالاتفاقات والالتزامات قائمة. وتدعو الرابطة الجديدة للمرأة اليابانية الدول الأعضاء كافة إلى الوفاء بالتزاماتها بتحقيق "المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام"، والعمل على إقامة عالم سلمي وعادل ومستدام.